التطورات التشريعية
للتحول الجنسيّ بين الحظر والاباحة

د. داود بصارتي
جامعة المذاهب والاديان

صادق مهدي رجب الحداد
باحث في الدكتوراه جامعة بو علي سينا

w@yahoo.com

الملخص

يوسم تغيير الجنس حالة من حالات الأمراض النفسيَّة أو الطبيَّة التي تصيب الشخص، بحيث تجعله غير قادر على العيش وفاقًا لجنسه الطبيعي؛ إذ تجعلـه يعتقد بأنَّه ينتمي إلى الجنس الآخر ممَّا يدفعه إلى إجراء عملية تغيير جنس باستبدال الأعضاء التناسلية الأصلية بأعضاء تناسلية للأنثى أو الذكر حسـب حالة الشـخص المتحوِّل، لذا تظهر لدينا هنا عدة تساؤلات حول التعامل القانوني مع المتحوِّل الجنـسي من وجهة نظر القانون وبالخصوص ماهي التطـورات التشريعية التـي أصابت القانون حتَّى يسـتطيع التعامل مـع فكرة التحوِّل الجنسي؛ إذ لم يتعامل القانـون مع عملية التحوِّل الجنسيّ وخاصَّـة القانون العراقيّ فينظر إليها باعتباره جريمة من الجرائم التي تمسُّ الآداب العامَّة، أمَّا القانون الإيرانيّ فنجد أنَّ تعامل مع عملية تحويل الجنس بانسـيابية عالية نوعا ما، ولكن لا يوجد قانون يتناول الموضوع وإنَّما عبارة عن نصوص متفرقـة في القانون المدني الإيرانيّ وقانون الأسرة حيث توجد هناك سلسلة من الإجراءات التي يجب القيام بها قبل الشروع بعملية تحويل الجنس.

الكلمات المفتاحية:

التحوِّل الجنـسي .التطـورات التشريعيـة .القانون العراقـيّ .القانون الإيراني.

Comparative study of Iraqi and Iranian legislation on gender transformation between prohibition and permissibility

Dr. Dawood Basarti, Sadiq Mahdi Rajab Al-Haddad

Abstract

Sex change is considered a case of psychological or medical illness that affects a person, making him unable to live according to his natural sex, as it makes him believe that he belongs to the other sex, which prompts him to undergo a sex change operation by replacing the original reproductive organs with female or male reproductive organs, depending on the person's condition. The transgender person, so here we have several questions about the legal treatment of the transgender person from the point of view of the law, and in particular, what are the legislative developments that affected the law so that it can deal with the idea of sexual transformation, as the law did not deal with the process of sexual transformation, especially the Iraqi law, where it is viewed as a crime. Which affects public morals. As for Iranian law, we find that dealing with the sex reassignment process is somewhat more streamlined, but there is no law that deals with the subject. Rather, it is scattered texts in the Iranian Civil Code and the Family Law, where there is a series of procedures that must be taken before embarking on the sex reassignment process.

Keywords:

transgender person, legislative developments, Iraqi law, Iranian law.

المقدمة

١-فكرة البحث

يعد الفرد العنصر الأساسي الذي تبنى عليه الشعوب، ويجب أن تكون الأسرة وأفرادها على مستوبات عالية من الوعي والثقافة واكتمال البنية الجسدية والصحية؛ لأنَّ الدول المتقدمة لا تقوم بأفراد معاقين فكريًّا وصحيًّا إلاَّ أنَّ هناك تغيرات ممكن أن تصيب الأفراد وتؤثر في مركزهم القانوني وهي عملية التحوِّل الجنسيّ التي بدأت تدبُّ في نفوس الأفراد في الآونة الاخيرة، وهذا يتعارض مع الفطرة التي فطر الله الإنسان عليها من وجود ثنائية (ذكر وانثى)، وبإمكان الشخص الذي يعاني من اضطرابات نفسية أن تجعله غير قابل عن نوعه ويجري عملية تحوّل جنسي، والأكثر غرابة من ذلك هو اندماج هذا الشخص في المجتمع بصورة طبيعية ويحاول استحصال الأوراق الرسمية الثبوتية التي تثبت جنسه الجديد، وهذا يتعارض كثيرًا مع المجتمعات الإسلامية وهو ما سنقوم ببيانه وتفصيله.

٢- أهمية البحث

تتمثل أهمية اختيار هذا الموضوع في حداثته وسرعة انتقاله من المجتمعات الأوربية إلى المجتمعات العربية برغم ما فيه من مخالفات لتعاليم الدين الإسلامي ولطبيعة المجتمعات العربيَّة والعراقيَّة على وجه الخصوص والتي تتميز بطابعها العشائري الذي يرفض هذه الأفكار، وكذلك لقلة الدراسات التي تتناول أثر هذا النوع من العمليات في التطورات التشريعيَّة القانونيَّة، وغيرها من الأسباب.

٣-مشكلة البحث

بسبب التطور وتغير الثقافات أصبح يثار موضوع غريب على المجتمع الإسلامي بصورةٍ خاصَّةٍ ألَا وهو تحويل الجنس ولهذا الموضوع خبايا وزوايا لم يتم تناولها من الناحية القانونيَّة إطلاقا ومِن الناحية الشرعيَّة إلاَّ منذ وقت قريب؛ لمعالجة حالات معينة لذا تثار إشكالات كثيرة منها ما يتعلَّق في كيفية تعامل القانون مع عملية تحويل الجنس في القانون العراقي، وهل تعامل القضاء العراقيّ مع هكذا حالات؟ بالإضافة إلى موقف التشريعات الإيرانيَّة من فكرة التحوِّل الجنسيّ وهل توجد قواعد قانونية توضح إمكانية تغيير الجنس في القانون الإيراني؟ وهل يوجد إجراءات معينّة على الفرد الراغب بالتغيير اتباعها، هذا ما سنحاول بيانه في هذا البحث.

٤-منهجة ونطاق البحث:

اعتمدنا على المنهج التحليليّ التطبيقيّ المقارن من حيث استقراء النصوص القانونيَّة المتعلّقة بالموضوع وتحليلها من تشريعات عراقية وإيرانية، وتم تناول الموضوع بالشكل التالي:

المبحث الأوَّل: مفهوم التحوِّل الجنسي:

* المطلب الأوَّل: مفهوم المتحوِّل الجنسيّ
* المطلب الثاني:مفهوم عملية التحوِّل الجنسيَّ.
* المطلب الثالث: صور وأسباب التحوِّل الجنسيّ.

المبحث الثاني: التطورات التشريعية للتحوِّل الجنسيّ في القانون العراقيّ والإيراني

* المطلب الأوَّل:التطورات التشريعية للتحول الجنسيّ في القانون العراقيّ.
* المطلب الثاني:التطورات التشريعية للتحول الجنسيّ في القانون الإيرانيّ.

المبحث الأوَّل

مفهوم التحوِّل الجنسيّ

أدى التقدم في مجال العلوم الطبيَّة إلى إمكانية تحويل بعض الأشخاص من جنس الذكور إلى جنس الإناث، وبالعكس، والحديث عن موضوع تغيير الجنس أمر حسَّاس، و يتميز بنوع من الدقة و لا يمكن ضبطه دون الوقوف على حقيقة جنس الإنسان، فالثابت أنَّ الفرد ينتمي إلى جنس مُعيَّن (ذكر / أنثى)، و لا يمكنه أن يغير جنسه بدون داعٍ؛ ومادامت حالة الشخص تتحدَّد عند ولادته، بمجرد ولادته حيًّا. وأول أمرٍ يتأكد منه الطبيب هو إثبات جنس المولود عند الولادة ليسجِّل في سجلات الحالة المدنيَّة ويدوِّن بيانات عقد ميلاد جنس الطفل.

وجنس الفرد يتحدَّد بانتمائه إلى نوع الذكور أو الإناث، فهو الذي يكوِّن هوية الفرد والمكانة التي سيحتلها هذا الفرد في عائلته الأصلية كبنت أو ولد. أمَّا إذا كان هذا الطفل لم يستطع تحديد انتمائه إلى جنس محدَّد، بسبب غموض جنسي في أعضائه التناسلية فلا يمكن أن يُنسب إلى أيّ مِن الجنسين؛ لأنَّ ضابط الحالة المدنية يفرض أن يكون مُسجلاً على أحد الجنسين، وهذا الإلزام يعود للنظام الاجتماعي؛ لأنَّهَ على أساس جنسه تتحدَّد حقوقه في المجتمع وفي هذه الصدد لا بدَّ أن يُقسَّم تعريف التحوِّل الجنسيّ إلى التعريف من الناحية الفقهيَّة والتعريف من الناحية اللغويَّة والتعريف الاصطلاحيّ، وسيتم تناولها في مطلبين.

المطلب الأوَّل: مفهوم المتحوِّل الجنسيّ

نقصد بتحويل الجنس الذي تتمحور حوله دراستنا « تحول الذكر إلى أنثى أو تحول الأنثى إلى ذكر من خلال التدخل الطبيّ »، ويستخدم الفقه العربيّ تعبيرات

مختلفة للدلالة على ذلك، فمنهم مَن يستخدم عبارة تغيير الجنس، ومنهم من يستخدم عبارات التحوِّل الجنسي.

سنتناول في هذا المطلب تعريف المتحوِّل الجنسيّ من الناحيتين اللغويَّة والاصطلاحية.

الأول: المتحوِّل الجنسيّ لغةً

تغيير الجنس يتكوَّن من كلمتين (تغيير) و (جنس)، و«تغيير» تأتي من الفعل «غيَّر»، ومِنه غير الزمان وهو اسم مفرد مذكر وجمعه أغيار، وغيَّرت الشيء فتغير، وتغايرت الاشياء بمعنى اختلفت ويأتي التغيير بمعانٍ أخرى منها:

١ - التحويل: وهو تبدل الهيئة والشكل والعدول بالشيء عن وجه الاستقامة.

٢ - التبديل: وتبدل أيّ تغيير وهو الاستعاضة بحال عن حال، او من صورة إلى صورة، أيّ إحداث شيء لم يكن من قبل.

٣ - الانتقال: أيّ من وضع إلى آخر وهو التغيير من حال إلى حال[١].

أمَّا الجنس عند النحويِّن هو اللفظ العام، فكلُّ لفظٍ عن شيئين فصاعدًا فهو جنس لما تحته سواء اختلف نوعه أو لم يختلف. ولدى الأصوليين الجنس أخصُّ من النوع، والنوع في عرف الشرع قد يكون نوعًا منطقيًّا كالفرس، وقد لا يكون كالرجل، فإنَّ الشرع يجعل الرجل والمرأة نوعين مختلفين نظرًا إلى اختصاص الرجل بالأحكام[٢].

(١) محمَّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربّي، بيروت لبنان، ١٩٩٧، ص ٤٨٦.

(٢) المعجم العربي الحديث، مكتبة لاروس، باريس، ١٩٧٣، ص ١٧٧ - ١٧٨ و ص ٣١٥ و ص ١٧٢؛ ينظر مكرلوف وهيبة الأحكام القانونيَّة لنظام تغيير الجنس، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ٢٠١٦، ص ٢.

والجنس جمعه أجناس، وهو أعم من النوع، فالحيوان جنس والإنسان نوع، وحكي أنَّ هذا يجانس هذا، أيّ يشاكله، إذاً الجنس يعني الأصل والنوع، وهو أحد الأقسام التصنيفيَّة أعلى من النوع وأدنى من الفصيلة، ويطلق الجنس على شطري الأحياء مميزًا بالذكورة والأنوثة، كالذكر من النوع البشريّ له جنس يناظره من الإناث [1].

الفرع الثاني: تعريف المتحوِّل الجنسيّ اصطلاحًا

تغيير الجنس: هو تحوّل جنس الشخص من ذكرٍ إلى أنثى، ومِن أنثى إلى ذكر، وذلك عن طريق المداخلات الجراحيَّة أو المعالجات الهرمونيَّة التي يكون الهدف منها إنماء الأعضاء الجنسية أو إلى إلغائها[2].

وعرفه بعضهم بأنه التغيير الحاصل للشخص الذي يجعله على هيئة وشكل لجنس معاكس لجنسه، أيّ انها حالة يجريها الاطباء او هي عملية مسخ يتم فيها استئصال وطمس المظاهر الجنسية الحقيقية للشخص واصطناع مظاهر أخرى، تتلائم مع النوع الاخر، ويكون هذا التغيير ظاهريا، أيّ لا يكتسب هذا الشخص الصفات الحقيقية للنوع الآخر، والتي على اساسها يصبح احد افراده، لان هذه العمليات في حقيقتها عمليات مسخ محرمة [3].

يعرف المتحوِّل الجنسيّ بأنه شخصًا تختلف هويته الجنسية عن الجنس الذي مارسه الشخص أو تم تحديده على أنه كان لديه عند الولادة على وجه الخصوص،

(١) الكفوي أيوب بن موسى الحسيني القريمي، أبو البقاء الحنفيّ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت ص ٣٣.

(٢) محمد بن محمد المختار الشنقيطي، احكام الجراحة الطبية، مكتبة الصحابة، ط ٢ الامارات، ١٩٩٤ ص ١٣.

(٣) الشهابي ابراهيم الشرقاوي، تثبيت الجنس واثاره دراسة مقارنة في الفقه الاسلامي والقانون المدني، ط ١، دار الكتب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١.

ويعرف المتحولين جنسيا كذلك: بأنه مصطلح شامل يشمل أولئك الذين تختلف هوياتهم الجنسية أو أدوارهم الجنسية عن تلك المرتبطة عادة بالجنس الذي تم تعيينهم لهم عند الولادة [١].

المتحولين جنسيا هو مصطلح شامل للأشخاص الذين لا تتوافق هويتهم الجنسية أو تعبيرهم الجنسيّ أو سلوكهم مع ذلك المرتبط عادة بالجنس الذي تم تكليفهم به عند الولادة. الهوية الجنسية يشير إلى إحساس الشخص الداخلي بأنه ذكر أو أنثى أو أيّ شيء آخر ؛ يشير التعبير الجنسيّ إلى الطريقة التي يتواصل بها الشخص مع الهوية الجنسية للآخرين من خلال السلوك أو الملابس أو تسريحات الشعر أو الصوت أو خصائص الجسد. يُستخدم مصطلح «Trans» أحيانًا كاختصار لـ «المتحولين جنسيًا». في حين أن مصطلح المتحولين جنسيًا هو مصطلح جيد للاستخدام بشكل عام، فلن يتم تعريف كل من يكون مظهره أو سلوكه غير متوافق مع الجنس على أنه شخص متحول جنسيًا. تتغير الطرق التي يتم التحدث بها عن المتحولين جنسيًا في الثقافة الشعبية والأوساط الأكاديمية والعلوم باستمرار، لا سيما مع نمو وعي الأفراد ومعرفتهم وانفتاحهم حول الأشخاص المتحولين جنسيًا وتجاربهم [٢].

كما تضمن كلمة «المتحول جنسيًا» على معانٍ أكثر مما يمكنك ملاحظته. فالكلمة تشمل مجموعة من الهويات الجنسية والتعبيرات التي قد تقع خارج فكرة أنه يمكن تصنيف جميع الأشخاص إلى واحد من النوعين؛ ذكر أو أنثى (ثنائية الجنس) المتحوِّل جنسيًا مصطلح يستخدم ليشمل كامل نطاق الهوية الجنسية والتنوع في التعبير عن الجنس. الهوية الجنسية هي الإحساس الداخلي بكونك ذكرًا أو أنثى أو لا شيء منهما أو كليهما. عادة ما ينظر إلى التعبير عن الجنس على أنه امتداد للهوية

(١) ضحى العذبي، الاعمال الطبية المستحدثة والقانون، رسالة ماجستير في القانون الخاص، معهد الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦،ص ٤.

(2) What does transgender mean? https: //www-apaorg.

الجنسية، ويشمل التعبير عن الهوية الجنسية لشخص ما من خلال الأدوار الاجتماعية والمظهر والسلوك.

المطلب الثاني :تعريف التحوِّل الجنسي

التحـول الجنـسيّ لـه العديد من التعاريف سـواء مـا كان منها تعريـف لغتاً او اصطلاحاً لذا سنتناول لهذا المطلب في فرعين:

الفرع الأوَّل :تعريف التحوِّل الجنسيّ لغتاً

التحـوِّل مصـدر تَحَول تَحُول، وتحول إلى تحول من يتحـول تحولًا فهو متحول والمفعول متحول إليه[١].

تطلـق كلمـة التحوِّل فى اللغة العربية على معـاني منها ا لانتقال ومنه تحول أيّ (انتقل من حال إلى حال أو من موضع إلى موضع[٢] ومنه تحول جارنا إلى بيت آخر انتقل إليه، وتحول مجرى النهر انتقل من مصب إلى آخر[٣].

كما يطلق التحوِّل على الانصراف عن الشيء ومنه، تحول عن زميله بلا سـبب أيّ انصرف عنه إلى غيره)[٤]، (كما يطلق التحوِّل على التغيير، ومنه تغيرت أحواله

(١) مختـار الصحـاح، لزيـن الدين أبى عبدالله بـن محمد ابن أبى بكـر الرازي، المتوفي سـنة ٦٦٦ هـ، مادة (ح و ل) تحقيق: يوسـف الشـيخ محمد، النـاشر: المكتبة العصرية الدار النموذجيـة، بيروت – صيدًا، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٢٠ ه – ١٩٩١ م، ص ٨ و لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصـاري، المتوفي سـنة ٧١١ ه، الجزء الحادي عشر، الناشر: دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة، سـنة ١٤١٤ هـ، ص ١٨٧.

(٢) مختار الصحاح، المرجع السابق، ص ٨٤.

(٣) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي أبي العباس، المتوفي سنة ٧٧٠ هـ، الجزء الأول، مادة (ح و ل) الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، ص ١٥٧.

(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفا ا ربي، المتوفي سنة ٣٩٣ ه، مـادة حـول، الجزء الرابع، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، النـاشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ ه – ١٩٨٧ م، ص ١٦٧٩.

مـن سيء إلى أسـوأ، أي تغيرت من حال إلى حـال، ومنه تحول الشي ء إلى كذا تغيير ومنه[١] (حول الشيء غيره، أيّ تغير من وضع إلى آخر).

الفرع الثاني: تعريف عملية التحوِّل الجنسيّ اصطلاحاً

التحـوِّل الجنسيّ من الناحية الاصطلاحية مصطلح يشـوبه الكثير من التعقيد فنجد البعض يسـمي التحوِّل تصحيا جنسـيا والبعض الاخر يسميه تحول والذي يطلـق عـلى التحوِّل لفظ تصحيـح الجنس هو الـذي يأخذ بالأسـباب الطبية فقط للتحول ولا يعتد باي سـبب اخر له على العكس من بعض التشريعات التي تأخذ بالأسباب كافة والتي سيتم الاشارة اليها لاحقا.

التعريـف الطبـي: فعل أو عملية التغيير من العيش كشـخص من جنس واحد إلى العيش كشخص من الجنس الآخر من خلال الخضوع لعملية جراحية أو علاج بالهرمونات وما إلى ذلك للحصول على المظهر الجسدي للجنس الآخر[٢].

عملية التحوِّل نحو دور جنساني يختلف عن الدور المحدد عند الولادة، والذي يمكـن أن يشـمل الانتقـال الاجتماعي، مثل الأسـماء الضمائر والملابـس الجديدة، والانتقال الطبي، مثل العلاج بالهرمونات أو الجراحة.

التحول الجنسيّ:مصطلح شامل للأشخاص الذين تختلف هويتهم الجنسية و / أو تعبيرهم عن التوقعات الثقافية بناءً على الجنس الذي تم تكليفهم به عند الولادة. كونك متحولًا جنسيًا لا يعني أيّ توجه جنسي محدد. لذلك، قد يتعرف الأشخاص المتحولين جنسياً على أنهم مستقيمون، مثلي الجنس، مثلي الجنس، ثنائي الجنس[٣].

(١) المصباح المنير، المرجع السابق، ص ١٥٧.

(٢) عامـر نجيـم، تغيير الجنس بين المنـع والاباحة، مجلة الفقـه والقانون، العدد الثالـث والثلاثون، يوليو ٢٠١٥ ص ٧.

(3) Sexual Orientation and Gender Identity Definitions: https://www-hrc-org.translate.goog/resources/sexua.

وقد عرّف المشرع الاتحادي تغيير الجنس بموجب المادة الأولى من المرسوم بقانون اتحادي رقم / ٤/ لعام ٢٠١٦ بشأن المسؤولية الطبية بأنه: « تغيير جنس الشخص الذي يكون انتمائه الجنسيّ واضحاً ذكورة أو أنوثة، وتتطابق ملامحه الجسدية الجنسية مع خصائصه الفسيولوجية والبيولوجية والجينية، ولا يوجد اشتباه في انتمائه الجنسيّ ذكراً أو أنثى، كما يعني هذا التعريف الانحراف عن عملية تصحيح الجنس بما يخالف الصفة الجنسية التي انتهت إليها التحاليل».

كما عرّف في المادة ذاتها تصحيح الجنس بأنه: « التدخل الطبي بهدف تصحيح جنس الشخص الذي يكون انتماؤه الجنسيّ غامضاً بحيث يشتبه أمره بين أن يكون ذكراً أو أنثى، وذلك كأن تكون له ملامح جسدية جنسية مخالفة للخصائص الفسيولوجية والبيولوجية والجينية للشخص، كمن تدل ملامحه على أنه ذكر بينما هو في الحقيقة أنثى والعكس [١].

و نلاحظ من خلال التعريفين السابقين أن المشرع الاتحادي قد اعتمد معياراً مادياً بحتاً وهو الصفة الجنسية التي انتهت إليها التحاليل الطبية، وتجاوز عن المعيار النفسي الذي اعتمدت عليه أغلبية التشريعات التي تبيح عمليات تحويل الجنس، ونقصد بالمعيار النفسي هنا تشخيص حالة الإنسان بأنه يعاني من اضطراب الهوية الجنسية» رغم التوافق التام بين الصفة الجنسية التي انتهت إليها التحاليل الطبية وبين خصائصه الفسيولوجية والبيولوجية والجينية.

لذا تسمى عملية تحويل الجنس، جراحة تغيير الجنس، لنقل الأفراد المصابين بخلل في الهوية الجنسية إلى جنسهم المرغوب. حيث غالبًا ما يشعر الأشخاص المصابون باضطراب الهوية الجنسية أنهم ولدوا في الجنس الخطأ. قد يتعرف الذكر البيولوجي على أنه أنثى والعكس صحيح.

(١) د. الشهابي ابراهيم الشرقاوي، تثبيت الجنس وآثاره، دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون المدني، مصر،دار الكتب القانونية، ٢٠٠٣ ، ص ٦٠ وما يليها.

عادةً ما تكون الجراحة هي الخطوة الأخيرة في عملية الانتقال الجسدي، ولكنها ليست قرارًا يمكن اتخاذه بسهولة يطلب العديد من مقدمي الرعاية الصحية تشخيص المرضى رسميًا بخلل النطق الجنسيّ وأن يخضعوا للاستشارة لتحديد ما إذا كانوا مستعدين حقًا للانتقال جراحيًا[١].

قد يطلب الجراحون أيضًا أن يعيش المرضى حسب الجنس المرغوب لمدة عام واحد على الأقل. قد يرتدي الرجل زي المرأة تقليديًا في الثقافة. كثير من الرجال يغيرون أسمائهم[٢].

و السؤال الذي يتبادر هنا هل كان المشرع الاتحادي موفقاً في تبنيه هذا معيار الصفة الجنسية أم لا؟

للإجابة على هذا السؤال لابد بداية من إلقاء الضوء على تصنيف الأشخاص من حيث الجنس ومن حيث ميولهم الجنسية، ولابد من التعمق في الأسباب والدوافع التي تدفع الأشخاص إلى الخضوع لعملية تحويل الجنس ومنها مرض اضطراب الهوية الجنسية، وهو ما سنتطرق إليه في المطلب الثالث

المطلب الثالث: صور واسباب المتحوِّل الجنسي

للتحول الجنسيّ العديد من الصور التي تبين الفرق بين كل حالة واخرى من حالات تحويل الجنس وكذلك هنالك مجموعة اسباب يمكن الاستناد عليها لا جراء جراحة تحويل الجنس وهذا ما سنوضحه في فرعين:

(١) يوسف عبد الوهاب ابو حميدان، العلاج السلوكي لمشاكل الاسرة والمجتمع، الطبعة الاولى، جامعة مؤتة ١٩٩٧ ص ٧.

(2) What is gender reassignment surgery? https://www-issm-info.translate.goog/sexual-health-qa/what-is-gender-reassignment-surgery/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc.

الفرع الأوَّل :صور التحوِّل الجنسيّ

للتحول الجنسيّ العديد من الصور وهي كالتالي:

الأوَّل: التخنث

التخنث:هو أن الشخص لديه جنسه البيولوجي الصحيح الا أنه يشعر نفسه بأنه ينتمي إلى الجنس المضاد لجنسه الطبيعي وبالتالي المسائلة لا تتعلق بتصحيح الجنس وانما بتغير الجنس إلى الجنس الاخر بشكل مغاير لما كان طبيعي يوم الولادة [1] والخنثى في الفقه الاسلامي «ادمي تظهر عليه علامات الانوثة والذكورة،فأن غلبت عليه علامات الذكورة فهو ذكر وان كانت علامات الانوثة غالبه حكم بأنه انثى وفي بعض الاحيان لا تظهر الامور فينتظر بلوغه حتى يفصل في الامر وان لم تبين فنكون امام خنثى مشكل»[٢].

ثانيا: الشذوذ الجنسي

يعرف الشذوذ الجنسيّ بانه بأنه الانجذاب جنسياً وعاطفيا إلى شخص من نفس الجنس وترجع إلى الكلمة اليونانية homos والتي تعني نفس الشيء. هؤلاء الأشخاص بمثليتهم الجنسية ويطلق عليهم Gays في حالة المثلية الجنسية الذكورية، و Lesbians أو السحاقيات في حالة المثلية الجنسية الأنثوية، Queer هو مصطلح يطلق على شخص ينجذب إلى شخص من نفس الجنس أو يسمى مترابط الجنس، LGBTQ وهو عبارة عن اختصار يمثل المثليين والمثليات، ومزدوجي الميل الجنسيّ ومختلفي الهوية الجنسانية [٣].

(١) تشوار جيللي، الاحكام الاسلامية في تغيير الجنسّي والاستنساخ البشري، ، جامعة الجزائر، جزء ٣٦، رقم ٤، الجزائر، ١٩٩٨،ص ٢.

(٢) بوشي يوسف، الجسد البشري وأثر التطور الطبي على نطاق حمايته جنائيا –دراسة مقارنة– رسالة دكتوراه في القانون الخاص، جامعة تلسمان،، ٢٠١٣/ ٢٠١٢، ص٢٦٦.

(٣) يوسف عبد الوهاب ، المصدر السابق، ص ٦٩.

اما التحوِّل الجنسيّ فانه يعرف بانه مصطلح شامل يشمل أولئك الذين تختلف هوياتهم الجنسية أو أدوارهم الجنسية عن تلك المرتبطة عادة بالجنس الذي تم تعيينهم لهم عند الولادة. الانتقال: عملية التحوِّل نحو دور جنساني يختلف عن الدور المعين عند الولادة، والذي يمكن أن يشمل الانتقال الاجتماعي، مثل الأسماء والضمائر والملابس الجديدة والتحول الطبي[1].

ثالثا: وتصحيح الجنس

إن عملية تصحيح الجنس عملية مباحة شرعاً، إذ تكوف الحالة عبارة عن شخص لديه خلل في جهاز تناسلي حيث يبدو انثى وهو بالحقيقة ذكر او العكس وفي هذه الحالة يتم التدخل الطبي لإجراء الجراحة التصحيحية إلى الجنس الحقيقي سواء كان التصحيح إلى الذكر او الانثى حيث تعد هذه العملية تصحيح من الوضع الخطأ إلى الوضع الصحيح [2] وبالتالي ممكن ان يكون التحوِّل الجنسيّ هو تصحيح للجنس كما اشارت إلى هذه الفكرة المشرع الاماراتي، ويمكن ان يكون التحوِّل الجنسيّ لأسباب غي علاجية مثل رغبة او اضطرابات نفسية وهنا يكمن الفرق بين تصحيح الجنس والشذوذ الجنسيّ

الفرع الثاني: الاسباب التحوِّل الجنسيّ

تتعدد أسباب التحوِّل الجنسيّ فهناك أسباب مرضية و اسباب نفسية.

أولًا:أسباب طبية

وهو تشخيص يطلقه أطباء وعلماء النفس و الفزيولوجيون على «الأشخاص الذين لديهم رغبة او شعور بالإنتماء إلى الجنس الآخر، هذا

(١) محمد مختار الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية و الاثار المترتبة عليه الطبعة الثانية،مكتبة الصحابة، جدة،١٩٩٤، ص١

(٢) منير رياض حنا، المسؤولية المدنية للأطباء والجراحين في ضوء القضاء والفقه الفرنسي والمصري،الطبعة الاولى،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية، ٢٠٠٨،ص ٤٤٤

التعريف يستبعد فئة المتحولون جنسياً، المثليون، والأشخاص الذين يعانون من الخلل في تركيبة الكروموزومات (متلازمة كليفنتلر، وتيرنر...)، فهو يتجلى بحالة الاضطراب الخطير في تركيبة الهوية لدى الطفل، لأسباب قد تعود إلى البيئة الأسرية، ويتجلى ذلك من خلال شعور مبكر لديه بالتشبه بالجنس الآخر، فيعتبر نفسه مظلوماً وغير مرتاح وقلق تجاه الجنس البيولوجي الذي وُلد به ويكرهه، ويكون عقله مشحوناً بأن هناك خطأ في جنسه البيولوجي يجب إصلاحه من خلال تبني سلوك ومظهر الجنس الآخر، الأمر الذي قد يدفع به إلى اللجوء إلى تدخل طبي أو جراحي لتغيير جسده او لإجراء عملية تصحيح الجنس الجسدي ليتناسب مع الهوية الجنسية عبر تعديل الخصائص الجنسية (الشعر، الثدي، تعديل الأعضاء التناسلية) الا ان هذه التغييرات وبشكل عام، لا تؤدي إلى انتفاء المعاناة النفسية للمريض أو شعوره بعدم الرضا العميق عن موضوع جنس[1].

ويندرج ضمن الأمراض المتعلقة بالهوية الجنسية، مرض ثنائية الجنس او الخنوثة، او الإنترسكس Intersex

ثانيا: الاسباب النفسية

لدى الأشخاص المتحولون جنسياً والمتنوعون جنسياً مجموعة متنوعة من الاهتمامات التي قد يطلبون من أجلها مساعدة علماء النفس. بالإضافة إلى المشكلات المعتادة التي قد تجلب أيّ فرد إلى العلاج، غالبًا ما يسعى الأشخاص المتحولون جنسياً والمتنوعون جنسياً إلى المساعدة المهنية في فهم هوياتهم الجنسية

(1) Le sexe génétique différence le garçon qui possède un chromosome X et un chromosome Y، de la fille، dotée de deux chromosomes X. Larousse Médical en 4 volumes، Déficience Mentale، Liposarcome، Volume 4،p. 939، v.sexe

وأنماط التعبير عن النوع الاجتماعي وفي معالجة القضايا الاجتماعية والعلائقية المعقدة التي تتأثر بها[١].

لا يسعى الأشخاص المتحولين جنسياً بشكل غير مألوف إلى الحصول على خدمات طبية لجعل أجسادهم أكثر انسجاما مع هوياتهم الجنسية ؛ غالبًا ما يكون إشراك أخصائيي الصحة العقلية ضروريًا أو مرغوبًا فيه في ترتيب مثل هذه الخدمات. علاوة على ذلك، يعاني العديد من المتحولين جنسياً والمتنوعين من نوع الجنس من الوصم والتمييز نتيجة للعيش في ثقافة جنسانية لا يتناسبون معها بسهولة في كثير من الأحيان. قد لا يختبرون فقط إحساسًا داخليًا بعدم الانتماء ولكن أيضًا التمييز والمضايقة والعنف المميت في بعض الأحيان والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية[٢].

المبحث الثاني: التطورات التشريعية للتحول الجنسيّ في القانون العراقيّ والايراني

يعد التشريع المصدر الاساسي للقاعدة القانونية وهو يعد المتصدي الأوَّل كذلك لكل حالة تحدث في المجتمع تحتاج إلى وقوف ومعالجة وذات المفهوم ينطبق على المتحوِّل الجنسيّ فلابد ان نجد هناك تصدي لهذه الظاهرة على المستوى التشريعي وعليه سنتناول الموضوع في مطلبين المطلب الأوَّل التطورات التشريعية للتحول الجنسيّ في القانون العراقيّ والمطلب الثاني التطورات التشريعية في القانون الإيرانيّ.

(١) يوسف عبد الوهاب أبو حميدان، العلاج السلوكي لمشاكل الاسرة و المجتمع، الطبعة الاولى، جامعة مؤتة، سنة ١٩٩٧، ص ٦٩-٧٠

(٢) شارلز شيفر و هوارد سليمان، المرجع السابق، ص.٥٦٤

المطلب الأوَّل :التطورات التشريعية للتحول الجنسيّ في القانون العراقي

بسبب التطور الاجتماعي تعددت هناك حالات التي على القانون معالجتها ومنها المتحوِّل الجنسيّ لذا لابد ان نتناول تطورات هذه المسائلة في القانون العراقيّ من الناحية القانونية والقضائية وذلك في فرعين

الفرع الاول: التطورات القانونية للمتحول الجنسيّ في القانون العراقيّ

الحقيقة ان المشرع العراقّي في كافة النصوص القانونية لم يتطرق إلى مسائلة التحوِّل الجنسيّ ولا إلى المركز القانوني لمتحولي الجنس وهنا تبرز لدينا المشكلة الاساسية في البحث وهي ماهي الاحكام التي تنطبق على المتحولين في التشريع العراقيّ وما هو مركزه القانوني فيها ،مع ذلك يتعامل القانون العراقيّ مع المتحوِّل الجنسيّ وفق ما هو موجود من نصوص مثل قانون الاحوال الشخصية الذي يتعامل مع هذه الحالة وفق تأثير تغير جنس الشخص من ذكر إلى انثى والعكس كذلك مثل الشخص الذي غير جنسه أما يكون متزوجا أو لا:

١ – إذا كان متزوجًا، هنا يمكن أن يقوم الزوج الآخر الباقي على جنسه باستخدام حقه بطلب التفريق من زوجه الآخر الذي غير جنسه سواء من ذكر إلى أنثى أو العكس، لأن هذا عيب في الزوج الآخر، يمكن على أساسه طلب التفريق، حيث نصت المادة الثالثة والأربعين من قانون الأحوال الشخصية « على أنه: أولا – للزوجة طلب التفريق عند توفر أحد الأسباب الآتية:– ٤ – إذا وجدت زوجها عينا أو مبتلي بما لا يستطيع معه القيام بالواجبات الزوجية... ٥ – إذا كان الزوج عقيمًا، أو ابتلى بالعقم بعد الزواج ولم يكن لها ولد منه على قيد الحياة». وهذا الحل أفضل مما قال بعضهم [١] أن الزواج بعد إجراء عملية تغيير الجنس يعد باطلاً بطلانا

(١) علي حسين نجيدة ،بعض صور التقدم الطبي وانعكاساتها القانونية في مجال القانون المدني، التلقيح الصناعي وتغيير الجنس، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٩

مطلقًا، وكأن العقد لم ينعقد أصلاً مما يعني وجوب ارجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل التعاقد، والبطلان المطلق لا حاجة لصدور حكم به، فالعقد الباطل منعدم شرعا ولا ينتج أثره، وللمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ولا تصح اجازته

والمادة ٣٩٣ في قانون العقوبات العراقيّ عاقبت ممارسي الشذوذ واللواط، كذلك القانون ٨ لسنة ١٩٨٨ عاقب على جرائم الدعارة، بالحبس.

وتابع: «كذلك القانون ٢٣٤ لسنة ٢٠٠١ عاقب على الزنا واللواط والسمسرة بالدعارة بالإعدام، وأيضا المواد ٢١٥ و٢٢٠ عاقبت بالحبس والغرامة على الاساءة لسمعة البلد بمثل هذه الجرائم، وايضا المواد ٤٠١ وما بعدها وما يتعلق بهتك الحياء العرضي».

واضاف: أن «المادة ٣ من قانون الأحوال الشخصية وضعت شروط العقد الصحيح ومثل هذه الجرائم تخالف ذلك».

كما ان وزارة الصحة العرقية اصدرت تعليمات حول تصحيح جنس الانسان رقم ٤لسنة ٢٠٠٢ حيث اشار في المادة الاولى إلى «تشكل لجنة مختصة في مستشفى حكومي حصرا في كل دائرة صحة ودائرتي مدينة صدام الطبية واليرموك الطبية مهمتها دراسة طلبات تصحيح الجنس المقدمة من ذي العلاقة او ذويه لمن يقل عمره عن (١٨) ثماني عشرة سنة من الاختصاصات الآتية: اولا – جراحة المجاري البولية. ثانيا – نسائية وتوليد. ثالثا – الطب النفساني. رابعا – وراثة خلوية. خامسا – موظف قانوني تكون مهمته توجيه وتفهيم مقدم الطلب وذويه عن الاثار القانونية للتغير ومعاونة اللجنة في المسائل القانونية بهذا الخصوص».

وكما هو واضح في النص اعلاه اشارت إلى تشكيل لجنة مختصة وفي المشافي الحكومية حصرا من اجل الكشف عن حالة الانسان الراغب في تصحيح جنسه تتكون من اطباء وموظف قانوني لأفهام المعني بالأثار القانونية المترتبة على تغير

جنسه كما يجب على مقدم الطلب تقديم تقرير طبي مختص يبين فيه رايه العلمي في عملية التصحيح بشكل مفصل وهذا ما اوضحت المادة الثانية من التعليمات

بالإضافة إلى ما سبق ذكره على مقدم الطلب اجراء الفحوصات اللازمة من اجل اكمل اجراءات تصحيح الجنس وهي تقييم النفسي والفحص السريري الظاهري للأعضاء التناسلية الخارجية فحص بالأمواج فوق الصوتية مثل الرنين المغناطيسي للأعضاء الخارجية وكذلك فحص ال هرمونات مثل الهرمون الذكري والهرمون الانثوي [1] وبعد الفحص اذ ثبت وفق ما نصت عليه المادة ٤ «الحالة نتيجة اضطراب هوية الجنس (TRANSEXUALISM) فيحال المريض إلى اللجنة الطبية النفسية الاولية ومن ثم إلى اللجنة الاستئنافية النفسية وفي حال موافقتهما على اجراء عملية التصحيح يخضع المريض إلى برنامج علاجي تأهيلي لمدة تقررها اللجنة للتعايش مع التصحيح».

ومن اهم التبعات القانونية التي تترتب على اجراء العملية هو قيام دائرة الصحة بإبلاغ دائرة الاحوال المدنية المختصين بتغير جنس صاحب العلاقة وهذا ما اوضحته المادة ٧ من التعليمات

الفرع الثاني: التطورات القانونية للمتحول الجنسيّ في احكام القضاء العراقيّ

أن موضوع التحوِّل الجنسيّ اصبح مثاراً للجدل والنقاش في الوقت الحالي بسبب اختلاف الآراء حوله وعدم وجود التصدي القانوني المناسب له خصوصاً على المستوى الحالة الشخصية للفرد ال متحول بسبب الاثار التي تترتب على المركز القانوني له على سبيل المثال من حق الشخص بالإرث لذا فان موضوع التحوِّل الجنسيّ يترك للاجتهاد القضائي خاصة نجد ان المشرع العراقيّ لم يعالج هذه المسائلة مثل تشريعات دولة المارات والاردن مثلا لذا كان دور القضاء بارزا

(١) المادة ٣ من تعليمات وزارة الصحة العراقية لعام ٢٠٠٠ رقم ٣

في التصدي لهذا الموضوع حيث نظمت المادة الاولى من القانون المدني العراقيّ رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ حالة النقص التي يمكن أن تحدث في القانون المدني أذ نصت «تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها.٢-فاذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكمت المحكمة بمقتضى العرف فاذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الاسلامية الاكثر ملائمة لنصوص هذا القانون دون التقيد بمذهب معين فاذا لم يوجد فبمقتضى قواعد العدالة.٣-وتسترشد المحاكم في كلا ذلك بالأحكام التي اقرها القضاء والفقه في العراق قم في البلاد الاخرى التي تتقارب مع القوانين العراقية « كذلك نظم قانون الاحوال الشخصية العراقيّ رقم١٨٨لسنة ١٩٥٩ حالة النقص الحاصل في التشريع أنه»

١.تسري النصوص التشريعية في هذا القانون على جميعُ المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفضها أو فحواها. ٢. إذا لم يوُجد نص تشريعيٌ يمُكن تطبيقه فيحُكم بمقتضى مبادئ الشريعُة الإسلامية الْاكثر ملائمة لنصوص هذا القانون. ٣. تسترشد المحاكم ف كل ذلك بالأحكام التي اقرها القضاء والفقه الإسلام في العراق وفي البلاد الإسلامية الْاخرى التي تتقارب قوانينُها من القوانينُ العراقية «. واشار قانون المرافعات المدنية العراقيّ رقم٨٣ لسنة١٩٦٩ كذلك إلى نفس الفقرة في المادة ٣٠ منه « لا يجُوز لأي محكمة أن تمتنع عن الحكم بحجة غموض القانون أو فقدان النص أو نقصه وإلا عد الحاكم ممتنعاً عن احقاق الحق. و يعُد أيضُاً التأخيرٌ غيرٌ المشروع عن اصدار الحكم امتناعاً عن احقاق الحق»

تأسيسًا على كل ما سبق فقد تصدى القضاء العراقيّ إلى موضوع التحوِّل الجنسيّ في الحكم القضائي الصادر من بداءة كركوك الاتحادية في قراراها ٨مواد شخصية / ٢٠١١ في ٢٥/ ٩/ ٢٠١١ «أما زوجة المدعي فقد أفادت بعد تحليفها اليمين بنها

تزوجت من المدعي(ر.ي.ش)زواجاً شرعيا وبموجبه عقد زواج صحيح وتم الدخول بها وازال بكارتها في عام ٢٠٠٣ الشهر السادس ولم يرزق منها لحد الان وان المدعي ينتابه ضعف في ممارسة الفعل الجنسيّ وكان يمارس الجنس الشرعي معها وعلى فترات بين شهرين او ثلاثة شهور وكان يعاني من حالة الاضطراب ولاستمرارية الحالة عليه انقطع عن ممارسة الفعل الجنسيّ معها ونتيجة الالحاح منه على السبب تم مصارحتها على الحالة النفسية التي يعانيها وعلى اثرها انفصلت عنه انفصال ودياً ولم تقم بإقامة دعوى تفريق بينهما لحد الان اطلعت المحكمة المرجع الديني للعلم وابدئ رأي فكانت اجابة الكنيسة القداسة نهضة القداسة بموجب كتابهم بالعدد ١١٦ في ٦/ ٧/ ٢٠١١ والتي تضمن بأن رأي الكنيسة بهذا الموضوع هو كالاتي حول تحول جنس المدعي (ر.ي.ش) من ذكر إلى انثى فقد كانت الكنيسة متابعة موضوع منذ البداية عن طريق رأي الكنيسة القس (ل.و،أ) فالزوجين من العوائل المحافظة في الكنيسة والعائلة تتمتع بطيب السمعة وحسن السلوك وقد تم عرض الموضوع على المجلس الاعلى للكنيسة ودراسته دينياً دراسة موضوعية وافية في كافة جوانبه فوجدت الكنيسة بأنه لا مانع من تغير جنس المدعي (ر.ي.ش) من ذكر إلى انثى ولكم الامر بما ترونه قانونا، تم أحالة المدعي إلى دائري صحة محافظة كركوك الطب العدلي بالعدد ٣/ ٢/ ٢٩١٦ في ٢٨/ ٧/ ٢٠١١ التي تضمن بأنه بناء على ما جاء بنتائج الفحوصات السريرية والتي تبين بأن المدعي (ر.ي.ش) أنثى غير مخصبة بعد اجراء العملية الجراحية وتبين انه يحمل الكروموسوم الذكري (OX) لذا فانه ذكر من الناحية الجينية وقد قررت اللجنة أحالة المدعي إلى معهد الطب العدلي في بغداد وذلك لغرض اعطاء رأي حازم وقد رأت نتيجة الفحص من وزارة الصحة معهد الطب العدلي بالعدد م.و ط/ ٦/ د/ ١٧١٩٦ في ١٨/ ٧/ ٢٠١١ وتضمن التقرير بالمتهم استحصال بصمة وراثية من نموذج الدم

للمدعو (ر.ي.ش) وتبين بانه يحمل الكروموسوم الذكري (OX لذا فانه فهو ذكر من الناحية الجينيةعليه ولكل ماتقدم فقد ثبت للمحكمة بأن المدعي (ر.ي.ش) قد غير جنسه من ذكر إلى انثى نتيجة اجراء عملية جراحية له وبذلك اصبح جنسه انثى غير مخصبة بدلا من ذكر وبالطلب قررت المحكمة الحكم بتغير جنس المدعي (ر.ي.ش) من ذكر إلى انثى غير مخصبة والزام الدوائر المعنية للمدعي عليهم بتاشير وتسجيل ذلك في سجلاتهم بعد اكتساب هذا االحكم الدرجة القطعية وتحميل المدعي عليهم اضافة لوظائفهم المصاريف واتعاب محاماة وكيل المدعي المحامي (أ.ي.ب) مبلغ قدرة خمسة الالف دينار وصدر القرار استنادا إلى احكام المواد ١١و١٢ من قانون الاثبات و١٥٦ و١٦٦و٢٠٣ من قانون المرافعات حكماً حضورياً بحق المدعي عليهم الثاني قابلاً للتميز وغيابياً بحق المدعي عليه قابلاً للاعتراض والتمييز وافهم علناً في ٢٥/ ٩/ ٢٠١١».

بعد الاطلاع على القرار اعلاه من محكمة بداءة كركوك وهي المختصة بنظر هكذا نوع من القضايا حيث تعد هذه القضية المتعلقة بتغير جنس المدعي عليه من ذكر إلى انثى بناءً على طلب مقدم من محاميه

كما ذهبت محكمة بداءة كركوك في قرارها ذي العدد ٢٥٦/ ب/ ٢٠١٦/ في ٢١/ ٩/ ٢٠١ حول تصحيح الجنس إلى «لادعاء المدعية أن جنسها مثبت انثى في سجلات مكتب الولادة والوفيات في كركوك وهي احدى الدوائر التابعة لدائرة المدعي عليه وقد خضعت لعملية تصحيح جنس من انثى ذكر لذا طلبت دعوة المدعي عليه للمرافعة وبعد اجراء المقتضى القانوني الحكم بالزام المدعي عليه بتصحيح جنس المدعية من انثى إلى ذكر وتأشير ذلك في السجلات مع تحميله المصاريف و سوم وللمرافعة الحضورية العلنية ولاطلاع المحكمة على التقارير الطبية الخاصة بالمدعية وتشخيص مرض المدعية من الناحية طبية ب(اضطراب

الهوية الجنسية)وحسب ما مثبت بتقرير الطبيب (س.ج) استشاري الطب النفسي المؤرخ في ١٤/ ١/ ٢٠١٥ وحيث ان (اضطراب الهوية الجنسية) هو اضطراب نفسي سلوكي يعبر عن عدم الرضا المريض ذكرً او انثى عن هويته الجنسية التي ولد بها وهو في الذكور اكثر منه في الاناث حيث يحاول ان يمثل بأساليب وسلوكيات الجنس الاخر ويبدأ هذا الاضطراب عادة منذ سن مبكرة من عمره سنتين إلى اربع سنين وهذا الشخيص لحالة المدعية ثابت بالتقارير الطبية المربوطة بإضبارة الدعوى وحيث ان تصحيح الجنس وهو عبارة عن ان يكون الشخص لديه خلل في الجهاز التناسلي بحيث يبدو انثى وهو في الحقيقة ذكر وفي هذه الحالة يتم اجراء العملية التصحيحية إلى الجنس الحقيقي وهو الذكورة والعكس قد يكون الشخص انثى ولديها خلل في الجهاز التناسلي ويبدو كأنها ذكر ويتم اجراء الجراحة التصحيحية إلى ذكر وهنا يتضح ان عمليات تصحيح الجنس من الوضع الخطأ إلى الوضع الصحيح ويقصد بجراحة تغير الجنس هي الجراحة التي يتم فيها تحويل الذكر إلى انثى والعكس « وقد تم احالة المدعية إلى دائرة صحة محافظة كركوك / قسم الطب العدلي واجابت دائرة الصحة بالعدد ٣/ ١٥٨٤/ ٣٧٨٠ في ١/ ٩/ ٢٠١٦ محكمة بانه تم اجراء الفحص الطبي الخاص للمدعو (ه. ش، ط) بتاريخ ١٥/ ٨/ ٢٠١٦ وان تقرير الفحص جاء بان دائرة الصحة تؤيد أمكانية اجراء عمليات لتصحيح الجنس من انثى إلى ذكر كون المريض يحمل المواصفات الخارجية الذكرية (عدا الاعضاء التناسلية الخارجية).

وبناء على طلب وكيل المدعي الحكم وفق ما جاء في عريضة الدعوى ولتأييد وكيله المدعي عليه بالإضافة إلى لوظيفته بتأشير ذلك بأجراء عملية تصحيح جنس المدعية من انثى إلى ذكر وعدم ممانعة دائرة المدعي عليه من اجراء العملية وعلى التفصيل الوارد في محضر جلسة يوم ٦/ ٩/ ٢٠١٦ عليه ولكل ما تقدم تقرر المحكمة

الحكم بتصحيح جنس المدعية (ه،ش،ط) من انثى إلى ذكر والزام دائرة المدعي عليه إضافة لوظيفته بتأشير ذلك في سجلاتها بعد اكتساب الحكم درجة البتات وتحميل المدعي عليه اضافة لوظيفته المصاريف والرسوم القضائية واتعاب محاماة وكيل المدعية المحامي (أ.ي.ب) والبالغة عشرون الف دينار وصدر الحكم استنادا المادة ٢١/ ٢ من قانون تسجيل الولادات والوفيات رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧١ المعدل والمادتين ٢٢ و١٤٠ واثبات المادة ٦٣ محاماة والمواد ١٦١ و١٦٦ و٢٠٣ مرافعات مدنية حكما حضوريا قابلاً للتمييز وافهم علناً في ٢٠ ذي الحجة/ ١٤٣٧هـ الموافق ٢٠١٦/٩/٢١.

المطلب الثاني :التطورات التشريعية في القانون الايراني

يخلو التشريع الإيرانيّ من نصوص تعالج مباشرة حالة المتحولين جنسيا حيث هناك نصوص متفرقة تتناول الموضوع بشكل غير مباشر وكذلك تعرف المتحوِّل الجنسيّ بلفظ المحايد مثل القانون المدني الإيرانيّ وهذا ما سنوضحه في الفرعين التالين:

الفرع الاول : التطورات القانونية للمتحول الجنسيّ في القانون الإيرانيّ

يحتاج التحوِّل الجنسيّ في القانون الإيرانيّ إلى الكثير العمل بسبب شيوع هذه الحالة في المجتمع الإيرانيّ ، في عام ١٣٦٣، أصدر الإمام روح الله الخميني (قدس سره الشريف) فتوى بشأن الإذن بتغيير الجنس، والتي على أساسها تم الاعتراف بالتحول الجنسيّ في القانون الإيراني. وبحسب فتوى الإمام الخميني، فإن هذا الاضطراب العقلي والجسدي وافق عليه المشرع، ويمكن لمزدوجي الميول الجنسية التوجه إلى المراكز القانونية لتغيير جنسهم. لمتابعة مثل هذه المشكلات، على الرغم من أن العلماء مثل الإمام روح الله الخميني (قدس سره الشريف) قد

تناولوا هذه القضية المهمة حول المتحولين جنسياً[١].

ويثور السؤال هل نظر المشرع في جمهورية إيران الإسلامية في حقوق المتحولين جنسياً؟ للإجابة عن ذلك نستشهد بالمادة ٩٣٩ من القانون المدني هي إحدى المواد القانونية التي أثارت موضوع التحولات الجنسية في القانون الإيرانيّ. المادة ٩٣٩ حول نصيب المحايدين في الميراث. في الفقه، يُطلق على المخنثين اسم محايد، وقد قيل إن المحايد يمكن أن يكون مشكلة أو لا يمثل مشكلة. المشكلة المحايدة هي أن لديه علامات ذكورية وأنثوية في المظهر، لكن أحد الجنسين هو المسيطر، وحيادي غير المشكلة جسديًا له العلامات الكاملة لجنس واحد، لكن روحه تتعارض مع علاماته الجسدية. أيضًا، البند ١٨، المادة ٢٤ من قانون حماية الأسرة، الذي أعلن أن محكمة الأسرة هي المحكمة المختصة للتعامل مع طلبات تغيير الجنس. أخيرًا، المادة ٣٣ من لائحة تنظيم نظام التجنيد، والمتعلقة بالإعفاءات العقلية والعاطفية[٢].

كذلك ينظر القانون الإيرانيّ في وضعية الاطفال المتحولين جنسياً حيث أضاف نائب رئيس مجلس إدارة جمعية حماية حقوق الطفل ولأول مرة في إيران، أقرت المادة (د) من المادة ٣ من قانون حماية الأطفال والمراهقين الذي تمت الموافقة عليه في عام ١٩٩٧ الأطفال المتحولين جنسياً كأطفال يعانون من اضطراب الهوية الجنسية. تم وضعهم في فئة الأطفال في وضع خطير، والتي تم النظر فيها في المواد التالية من هذا المشرع والعمل المساند لهؤلاء الأطفال.

حيث أشار رئيس الجمعية بانه خلال هذه العقود، تناول بند واحد فقط من مادة قانونية قضية الأطفال الذين يعانون من اضطراب الهوية الجنسية أو المتحولين

(١) هادوى تهرانى، مهدى، مجموعه مقالات و گفتارهاى دومين سمينار ديدگاه هاى اسلام در پزشكى، ج ١، ص ١-١.

(٢) ما اقليت جنسى فقط ترنسكشواليم، بيمار نيستيم:

https://sinapress-ir _

جنسياً. من ناحية أخرى، فإن اتفاقية حقوق الطفل، باعتبارها وثيقة دولية قبلتها الحكومة الإيرانية وتشكل جزءًا من القانون المحلي، لم تشر بشكل مباشر إلى الأطفال ذوي الهويات الجنسية المختلفة. لكن في المادة ٢ من الاتفاقية، التي تتعلق بمبدأ عدم التمييز، وفقًا لحالة الأطفال المتحولين جنسياً، يتعرضون للتمييز ويعانون من هذه المشكلة[١].

الفرع الثاني:التطورات القانونية للمتحول الجنسيّ في احكام القضاء الايراني

يتعامل القضاء مع المتحولين جنسيا بصورة اكثر تقبل من القانون العراقيّ حيث يسمح لتغير الجنس لأسباب متعددة في العديد من القوانين الجنائية ومنها قانون العقوبات الإسلامي هناك العديد من المواد القانونية التي تمت الموافقة عليها في عامي ١٣٧٥ و ١٣٩٢ أن جنس مرتكب الجريمة كمعيار لإصدار الحكم لقد نظرت في العديد من التحديات والعقبات في هذه الحالة.

تغيير الجنس قانوني في إيران ولا يعتبر من المحرمات استنادا» للفتوى التي أصدرها الإمام روح الله الخميني (قدس سره الشريف) عام ١٩٨٣ ومنحت المتحولين جنسيا» الحرية التي ينعمون بها في البلاد. عملية التحوِّل الجنسيّ مسموحة في ايران على عكس البلدان الإسلامية الأخرى، ويجوز إجراؤها على الأشخاص الذين تم قبولهم في المقابلات النفسية و يستخدم بعض الفقهاء ورجال القانون مصطلح « الخنثى النفسي»، للمتحولين جنسياً والذين لا تتوافق علامات جنسهم الجسدي مع ميولهم النفسية، ويطلق عليهم البعض «إصلاح الجنس» أو «إعادة تحديد الجنس»، أو العبور الجنسيّ.

(١) ظهر إحصائيات منظمة الطب الشرعي في البلاد أن أكثر من ٢٧٠ إيرانيًا يغيرون جنسهم كل عام بناءً على إحصائيات هيئة الطب الشرعي، يزداد عدد المتقدمين لهذه الجراحة كل عام. وفقًا للإحصاءات الرسمية، من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩، حصل أكثر من ١،٣٦٦ شخصًا على إذن لتغيير الجنس في إيران، منهم ٥٦٪ يريدون التغيير إلى جنس أنثى و ٤٤٪ ينوون أن يصبحوا ذكورًا عن طريق تغيير الجنس

وجهـات نظـر الإمام روح الله الخمينـي ﷺ لعبت دوراً بإصـدار حجة وفتوى دينية، واعتبر تغيير الجنس لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية وأعرب عن اعتقاده بأن المتحولين جنسـيا» تماما» كالمرضى يحتاجون إلى شـفاء مـن مرضهم، وأحدثت توجيهـات الإمـام روح الله الخمينـي ﷺ في ذلـك فتـح ترخيـص الديـن للتدخل الطبي لدى المتحولين جنسـيا» الأبواب على مصراعيها منذ إصدار الفتوى الدينية عام١٩٨٣[١].

أنه وقبل قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، لم يحصل أيّ شخص على موافقة من الحكومة الإيرانية بشـأن إجراء عملية تحول الجنسي، معتبرة إياها جريمة، يرفضها الديـن والقانـون والمجتمع، إلا أن الأمر بـات مغايرًا عقب قيام الثـورة الإيرانية، لتأتي رسـالة من شـخص يدعي «فريدون» إلى المرشـد الأعلى للثورة «الإمام روح الله الخمينـي ﷺ»عام ١٩٨٣، يشرح له معاناته من وجوده في جسـد مغاير لطبيعته وميوله الجنسية مطالبًا بفتوى منه بالموافقة علي إجراء عملية التحوِّل الجنسي.

المفاجأة جاءت في ردّ « الإمام روح الله الخميني ﷺ»، الذي بارك عملية التحوِّل وقال في فتواه الرسـمية: «إذا أراد أحدهم تغيير جنسـه الحالي بعدما شـعر بأنه عالق بجسـد غير جسـده، يحق له التخلص من هذا الجسد والتحول إلى جنس آخر، ذلك ليسـافر حينهـا «فريـدون»، إلى تايلند لإجـراء العملية بل وتكفلـت الدولة بنصف مصاريفهـا، ليصبـح «فريدون» أول متحـول جنسي في إيران، وتكـون فتوى الإمام روح الله الخميني ﷺ طوقًا لنجاة العالقين جنسيًا، وهو ما تكرر بفتوى جديدة للمرشد الحالي«السيد اية الله علي خامنئي ﷺ»مصدقًا على الفتوى الأولى بالتحول الجنسيّ.

(١) أحمد زاد أصل، محمد، جلالي، حسـن، علوي، ك، ناصرباخت، إم، تابان، محمد، محسـنينيا العمراني، ك، وافتخـار، محمـد (٢٠١٠). وبائيـات التحـوِّل الجنسيّ في إيران. مجلـة الصحة العقليـة للمثليين والمثليات، ص٣٨

بالعـودة إلى حكم التحوّل الجنسي، يسـمح في دسـتور إيران وفقًـا للمادة ٩٣٩ من القانون المدني الايراني، إن الشـخص ثنائي الجنس يخضع لقواعد الجنس الذي تتغلب فيه الأعراض، وفي قانون حماية الأسرة الذي تمت الموافقة عليه عام ٢٠١٢، في الفصل الأول، المادة ٤، الفقرة ١٨، تم التأكيد أن الشـخص يجب أن يذهب إلى محكمة الأسرة لتقديم طلب لتحويل الجنس[١].

ووفق رئيس منظمة الطب الشرعي في إيران «عباس مسجدي أراني»: تسجل إيـران أرقامـا» متزايدة بخصوص عمليـات التحوّل الجنسيّ و يخضـع قرابة ٢٧٠ إيرانيا» سـنويا» لعمليات التحوّل الجنسيّ المشـهد الأبرز تتصدر إيران دول العالم من حيث عدد عمليات تغيير الجنس.

الفرع الثالث: قواعد وشروط المتحوّل الجنس في القانون الإيرانيّ

وهنـاك عـددت اجـراءات يتم العمل بها مـن اجل تغير الجنـس تتمثل اولا في الحصـول على تصريـح الجراحة: والسـلطة الوحيـدة المختصة بإصـدار ترخيص الجراحة هي المحكمة، ويمكن أن يتم ذلك بطريقتين:

أولًا: الطريق الأول:

١- مراجعة طبيب نفسي مؤهل ومعتمد ٢- الخضوع للعلاج النفسي

٣- تلقي تأكيد من طبيب نفسي حول كونك متحولًا جنسيًا

٤- إجـراء اختبـارات مسـتوى الهرمونـات والنمـط النـووي للتأكـد مـن أن الشخص لا يعاني من اضطراب هرموني أو كروموسومي

(1) Devor، A. H.، Ehrbar، R.، Ettner، R.، Eyler، E.، Garofalo، R.،... Zucker، K. (2012). Standards of care for the health of transsexual، transgender، and gender-nonconforming people، Version 7. International Journal of Transgenderism، 13، 165–232.

٥- الذهاب إلى المحكمة وتقديم التماس لتغيير الجنس والاسم تغيير في شهادة الميلاد.

٦- إحالة المتحوِّل جنسياً من المحكمة إلى الطبيب الشرعي لتأكيد المستندات الطبية.

٧- تأكيد الطبيب الشرعي والإحالة إلى القاضي.

٨- استلام حكم القاضي بتغيير الجنس وتغيير الاسم في شهادة الميلاد مسموح بها[١].

ثانيا: الطريق الثاني:

١- التوجه إلى محكمة الأسرة وتقديم التماس لتغيير الجنس وتغيير الاسم في شهادة الميلاد.

٢- إحالة الشخص العابر للطب الشرعي.

٣- إحالة الطب الشرعي إلى طبيب نفسي معتمد وخضوعه لإجراءات العلاج النفسي.

٤- إجراء اختبارات الكشف عن مستوى الهرمونات والنمط النووي للتأكد من أن الشخص لا يعاني من اضطراب هرموني أو كروموسومي.

٥- إقرار من الطبيب النفسي والإحالة للطب الشرعي

٦- إقرار من الطب الشرعي والإحالة إلى القاضي

٧- استلام حكم القاضي بإذن تغيير الجنس وتغيير الاسم في شهادة الميلاد[٢].

اما بالنسبة إلى الاجراءات القانونية فتتمثل في مجموعة من الاجراءات القانونية

(١) مراحل تغيير جنسيت مطابق قانون ايران

https://www-dadgaranhami-net.translate.goog/articles.

(٢) تغيير جنسيت

https://rayemosbat-com.translate.goog/articles.

وهي كالتالي:

١- يمكنك مراجعة محام لاستكمال إجراءات الحصول على تصريح تغيير الجنس من المحكمة.

٢- يقوم المحامي بهذا الإجراء في أقرب وقت ممكن من خلال النظر في الحقوق التي لها في عملية الحصول على الترخيص.

٣- المحكمة المختصة بإصدار رخصة تغيير الجنس هي المحاكم القانونية العامة في طهران والمدن الأخرى.

٤- من أجل الحصول على تصريح تغيير الجنس، يمكنك التقدم بطلب من محكمة الإقامة في أيّ مكان يوجد فيه الشخص، ولكن يجب تقديم الالتماس إلى مكتب السجل المدني حيث يتم إصدار شهادة الميلاد[١].

أظف إلى ذلك بان هناك الإجراءات التي يقوم بها المحامي المعني بتغيير الجنس وهي:

أ- صياغة عريضة بشأن مسألة تغيير جنس الشخص واسمه الأوَّل وتقديمه إلى المحكمة المختصة نيابة عن السجل المدني الذي تصدر فيه شهادة ميلاد الشخص.

ب- المشاركة في الجلسة والدفاع عن العميل لإثبات الدعوى

ج- تنفيذ أمر المحكمة والرجوع إلى مكتب التسجيل لتغيير الجنس والاسم الأوَّل في شهادة الميلاد.

د- تسليم المستندات الثبوتية الجديدة للعميل والانتهاء من العملية[٢].

(١) امامي اسد الله،مطالعة ونسب تغيير جنسيت،در حقوق ايران وفرانسه، تهران، ميزان،١٣٩٢، ص٣٤.

(٢) منصور رحمدل،حق انسان بر حريم خصوصى،مجلة دانشكداه حقوق وعلوم سياسية، دانشكاه تهران ،ش ٧٠،ص١٢٣.

الخاتمة

في نهايـة كل بحـث يتوصل الباحث إلى مجموعة مـن النتائج والتوصيات وهي كالاتي:

١-المتحول الجنسيّ هو كل شـخص تغيير جنسـه من ذكـر إلى انثى او العكس بناء على عملية تغيير الجنس مع ذلك فأن عملية تغيير الجنس من غير حالة تصحيح الجنس هي عملية ظاهرية تترتب عليها تغير الاعضاء التناسلية لجسم الانسان مع بقاء حقيقية الذكر ذكر والانثى انثى.

٢- تنقسم عمليات تحويل الجنس إلى عدة انواع منها: عمليات تصحيح الجنس والتـي تهـدف من ورائها إلى تعديـل عيب خلقي يصيب الانسـان وذلك يكون في حالة الشـخص الذي لا يعرف جنسـه منذ ولادته وهناك عمليات تهدف إلى تغيير الشـكل الخارجي لأعضاء الانسـان السـليم والصحيح لتحقيق رغبة في نفسـه في الانتماء إلى الجنس الاخر.

٣- عدم جواز تغيير الجنس عند غالبية فقهاء الشريعة الاسلامية متى ما يكون الشخص لا يعاني من أيّ مرض يدفعه لإجراء العملية و ذلك لما ينطوي عليه من تغـير خلـق الله عز وجل ويجيـزه عدد قليل والذين يسـتدلون إلى ادلة الاسـتدلال بهـا للاعتراض والمناقشـة اما عمليـة تصحيح الجنس فهـي جائزة بإجمـاع الفقهاء المعاصرين لكشـف حقيقة جنس الخنثى من أجل معرفة الحكم الشرعي والقانوني التـي يجب تطبيقها عليه والطبيب هو المرجـع في تحديد جنس الخنثى خصوصا مع التطور العلمي.

٤- زواج شخص غير جنسه حتى و لو أعلم زوجته عن حالته الجنسية الحقيقية يجعـل الزواج باطلا،لعدم توافر شرط اختلاف طرفي العقد من الناحية البيولوجية و الوراثيـة التي تعتبر من أهم شروط الـزواج الصحيح و يعتبر بذلك هذا الزواج

مخالفا للآداب العامة و النظام العام. أما إذا لم يعلمها وأخفى عنها حقيقته الجنسية، فيتعلق الأمر بغلط في الحالة الجنسية الأصلية للزوج نتيجة غش، مما يعطي للزوج الآخر الحق في طلب إبطال الزواج حفاظا على مصالح الأفراد و المجتمع في آن واحد.

٥- أما ما يتصل بالنسب، فتغيير الجنس له أثر بالنسبة للغير نحو المستقبل و من ثم فإنه لا يحول للمساس مطلقا بقواعد النسب طالما كان زواج صحيح قانونا و شرعا، و يظل نسب الأبناء إليه ثابتا لا يمس حفاظ على مصلحة الأبناء و يثبت التوارث بينهم. وبالمقابل لا يمكن أن يلحق له أيّ نسب بعد إجرائه للجراحة لاستحالة قدرته على الإنجاب و التناسل، و ليس لهم حق الولاية على أبنائهم و لا حضانتهم لعدم أهليتهم لذلك خوفا من تأثير سلوكهم على الأبناء.

٦- لا توجد تشريعات واضحة وصريحه تعالج موضوع التحوِّل الجنسيّ اذ كل ما يوجد هو تعليمات صادرة من وزارة الصحة العراقية في ٢٠٠٢ حول تغير الجنس وعلى الجانب الإيرانيّ لا يوجد سوى فتوى للأمام الخميني مع بعض النصوص المتفرقة في بعض التشريعات وامام ندرة التشريعات لابد ان يتصدى القضاء لهذه المسائلة والفصل فيها.

٧ -عملية التحوِّل الجنسيّ تعتبر من الممارسات الطبية المنبوذة في المجتمعات الاسلامية وفي المجتمع العراقيّ على وجه الخصوص، فهي تخالف قواعد الشريعة الاسلامية السمحاء وحسب وانما فيها تحدي لخلق الله بإيجاد جنس ثالث،وتعتبر من ارذل الاعمال التي يرتكبها الفرد ولها اثار سلبية خطرة جدا على المجتمع ككل.

٨ -هناك فرق شاسع بين عملية تصحيح الجنس والتي تكون كعلاج لحالة مرضية وهي الخنثى او حالة اضطراب الهوية الجنسية،وهذه العمليات لها ضرورة تقتضيها وبالتالي لا تثير أيّ مشكلة بشرط ان تكون وفق الضوابط والتعليمات، اما

عمليات التحوِّل الجنسيّ موضع البحث لا تكون لدواعي مرضية وانما هي لأسباب نفسية تتمحور في رغبة الشخص بالتخلص من جنسه والتحول للجنس الاخر.

التوصيات

١-ضرورة إصدار تشريع خاص يتضمن الأحكام القانونية المتعلقة بحالات تغيير الجنس يكون متماشي مع الشريعة الإسلامية.يشارك في إعداده كل من له علاقة بهذا الاختصاص من أطباء و علماء النفس و الاجتماع و رجال القانون.

٢-تخصيص جناح خاص بالمستشفيات المختصة بعلاج الأمراض النفسية يتكفل بمتابعة الحالة المرضية للأشخاص الحاملين لأعراض مرض تغيير الجنس، بمساعدة من المساعدين الاجتماعيين و المختصين في علم النفس و الأطباء النفسانيين لعلاجهم من المعتقدات التي تسيطر على تفكيرهم و محاولة إرجاعهم إلى السلوك السوي و استعادة الإحساس بهويتهم الجنسية، تجنبا للخطر الذي يهدد المجتمع لو فسد كل أفراده بهذه الحالات النفسية.

٣-أن يتم الكشف المبكر من قبل الأطباء على حالات الازدواج الجنسيّ العضوي، و ذلك بتخصيص الدولة ميزانية خاصة لمثل هذه الفحوصات عند ولادة الطفل للتمكن من علاجه في سن مبكرة قبل أن يتم تربيته على سلوك جنس معين ليس هو الراجح طبيا.

٤-إعادة النظر في الشروط القانونية المتعلقة بتصحيح الأخطاء المادية لسجلات الحالة المدنية بإعطاء الاختصاص لقاضي شؤون الأسرة، عندما يتعلق الأمر بتصحيح بيان النوع و تغيير الاسم في حالات الخطأ في بيان الجنس، و جعل الخبرة الطبية القضائية أمر ضروري في مسألة إثبات الجنس الصحيح لمقدم الطلب. تفاديا من اختباء المغيرين لجنسهم لأسباب نفسية بالجراحة في الخارج، تحت ستار تصحيح الخطأ المادي في حين أنها جراحة غير مشروعة فيها مخالفة للنظام العام،

و تؤدي إلى المساس بحالة الأشخاص التي تتصف بالثبات. فلا تغيير لخلق الله.

٥-ضرورة توعية الوالدين بالدرجة الأولى بخطورة الوضع إذا تسربت مثل هذه الحالات النفسية إلى مجتمعنا و انتشرت هذه الأفكار الراسخة بالتحول إلى الجنس الآخر، و إعدادهم لأداء دورهم في تربية أبنائهم على المبادئ الإسلامية التي تنبذ مثل هذه التصرفات اللاأخلاقية..

٦- نقترح اعادة النظر في التعليمات الصادرة عن وزارة الصحة العراقية من خلال تفعيلها وتعديلها بالشكل الذي يواكب التطورات التي تحصل في المجتمع بإيجاد نصوص قانونية تعالج المشاكل التي يعاني منها مرضى اضطرب الهوية الجنسية ومرضى الانترسكس (الخنثى) والترانزسكس (اضطراب الهوية الجنسية) وتعاقب من يلجا إلى عملية التحوِّل الجنسيّ لغير العلاج.

٩-إقرار القوانين لمن يريد تغيير جنسه على النحو التالي:

أ- التغيير الجنساني ممكن في كل أفراد المجتمع اذ استدعت الضرورة ذلك ومالم يكن ذلك ضد مصلحة المجتمع الإسلامي ب- فعل تغيير الجنس لا ينبغي أن يسبب ضررا لا يمكن إصلاحه للأشخاص الذين يريدون تغيير جنسهم. ج- يجب أن يتم إصدار رخصة تغيير الجنس للأشخاص الذين يريدون تغيير الجنس من قبل محكمة الأسرة وبموافقة الطب الشرعي. د- يشترط أن يكون عمر الراغبين في تغيير جنسهم ١٨ سنة. هـ- يجب على الأشخاص الذين يرغبون في تغيير جنسهم دون سن ١٨ عامًا الحصول على إذن من والديهم أو الوصي القانوني.و- الأزواج الذين يرغبون في تغيير الجنس يجب أن يحصلوا على إذن من الزوجين الآخرين.

المصادر والمراجع

١- الكتب:

* المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي أبي العباس، المتوفي سنة ٧٧٠ هـ، الجزء الأول، مادة (ح و ل) الناشر: المكتبة العلمية، بيروت.
* الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفا ا ربي، المتوفي سنة ٣٩٣ ه، مادة حول، الجزء الرابع، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
* الشهابي ابراهيم الشرقاوي، تثبيت الجنس وآثاره، دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون المدني، مصر،دار الكتب القانونية، ٢٠٠٣
* الشهابي ابراهيم الشرقاوي، تثبيت الجنس واثاره دراسة مقارنة في الفقه الاسلامي والقانون المدني، ط ١، دار الكتب،القاهرة،٢٠٠٢
* محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ١٩٩٧
* المعجم العربي الحديث، مكتبة لا روس، باريس، ١٩٧٣ ص ١٧٧ - ١٧٨ و ص ٣١٥ و ص ١٧٢، ينظر مكرلوف وهيبة الاحكام القانونية لنظام تغيير الجنس، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، ٢٠١٦ ص
* الكفوي ايوب بن موسى الحسيني القريمي، ابو البقاء الحنفي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت ص ٣٣.
* امامي اسد الله،مطالعة ونسب تغيير جنسيت،در حقوق ايران وفرانسه، تهران، ميزان،١٣٩٢
* تشوار جيللي، ا الاحكام الاسلامية في تغيير الجنسيّ والاستنساخ البشري، ، جامعة الجزائر، جزء ٣٦، رقم ٤،الجزائر،١٩٩٨

* علي حسين نجيدة ،بعض صور التقدم الطبي وانعكاساتها القانونية في مجال القانون المدني، التلقيح الصناعي وتغيير الجنس، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١
* محمد بن محمد المختار الشنقيطي، احكام الجراحة الطبية، مكتبة الصحابة، ط ٢ الامارات، ١٩٩٤ ص ١٣
* مختار الصحاح، لزين الدين أبى عبدالله بن محمد ابن أبى بكر الرازي، المتوفي سنة ٦٦٦ هـ، مادة (ح و ل) تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية الدار النموذجية، بيروت – صيدًا، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٢٠ هـ – ١٩٩١م.
* محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري، لسان العرب، المتوفي سنة ٧١١هـ، الجزء الحادى عشر، الناشر: دار صادر بير وت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٤ هـ.
* محمد مختار الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية و الاثار المترتبة عليه الطبعة الثانية،مكتبة الصحابة، جدة،١٩٩٤
* منير رياض حنا، المسؤولية المدنية للاطباء والجراحين في ضوء القضاء والفقه الفرنسي والمصري،الطبعة الاولى،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية، ٢٠٠٨
* يوسف عبد الوهاب ابو حميدان، العلاج السلوكي لمشاكل الاسرة والمجتمع، الطبعة الاولى، جامعة مؤتة ١٩٩٧
* يوسف عبد الوهاب أبو حميدان، العلاج السلوكي لمشاكل الاسرة و المجتمع، الطبعة الاولى، جامعة مؤتة، سنة ١٩٩٧

٢- البحوث:

* أحمد زاد أصل، محمد، جلالي، حسن، علوي، ك، ناصرباخت، إم، تابان، محمد، محسنينيا العمراني، ك، وافتخار، محمد (٢٠١٠). وبائيات التحوِّل الجنسيّ في إيران. مجلة الصحة العقلية للمثليين والمثليات
* عامر نجيم، تغيير الجنس بين المنع والاباحة، مجلة الفقه والقانون، العدد الثالث والثلاثون، يوليو ٢٠١٥

* هادوی تهرانی، مهدی، مجموعه مقالات و گفتارهای دومین سمینار دیدگاه های اسلام در پزشکی، ج ۲.
* منصور رحمدل،حق انسان بر حریم خصوصی،مجلة دانشکداه حقوق وعلوم سیاسیة، دانشکاه تهران ،ش ۷۰

۳- الرسائل والاطاريح:

* ضحى العذبي، الاعمال الطبية المستحدثة والقانون، رسالة ماجستير في القانون الخاص، معهد الحقوق، جامعة الجزائر، ۲۰۰٦.
* بوشي يوسف، الجسم البشري وأثر التطور الطبي على نطاق حمايته جنائيا –دراسة مقارنة– رسالة دكتوراه في القانون الخاص، جامعة تلسمان،، ۲۰۱۳/ ۲۰۱۲.

٤- القوانين:

* القانون المدني العراقيّ ۱۹۵۱
* القانون المدني الايراني
* قانون حماية الاسرة الإيرانيّ ۱۹۷۵
* قانون العقوبات العراقيّ ۱۹٦۹
* قانون الأحوال الشخصية العراقي۱۹۸۳

۵-المصادر الانكليزي :

* Le sexe génétique différence le garçon qui possède un chromosome X et un chromosome Y, de la fille, dotée de deux chromosomes X. Larousse Médical en 4 volumes, Déficience Mentale, Liposarcome, Volume 4,p. 939, v.sexe.
* Devor, A. H., Ehrbar, R., Ettner, R., Eyler, E., Garofalo, R.,... Zucker, K. (2012). Standards of care for the health of transsexual, transgender, and gender-nonconforming people, Version 7. International Journal of Transgenderism, 13, 165–232

٥-المواقع الالكترونية :

* What does transgender mean? https: / /www-apaorg
* Sexual Orientation and Gender Identity Definitions
* https: / /www-hrc-org.translate.goog /resources /sexua
* What is gender reassignment surgery?
* https: / /www-issm-info.translate.goog /sexual-health-qa / what-is-gender.
* ما اقليت جنسى فقط ترنسكشواليم، بيمار نيستيم
* https://sinapress-ir.
* https://www-dadgaranhami-net.translate.goog/articles.
* مراحل تغيير جنسيت مطابق قانون ايران
* تغيير جنسيت

https://rayemosbat-com.translate.goog/articles.